اى كل ما كان على وزن افعل موضوعا للتفضيل والصفة
نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف والوزن
ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل
افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال القبول لها بل عدمه قطعي
اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثاني فعلاء وكل اسم اعجمي غير
عربي في الاصل المستعمل في نقله الى العرب علما كسواد كان في العجم ايضا
او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال
شرطها ان تكون علمية في العجمية وما وجه التعميم الحقيقي
والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة العموم والاصوب
ان يقال ان الثاني ملحق بالاول لدلالة الاشتراك في العلة لكن
الشرط فيها ظهور العلة الكامل وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا
في الامتحان ووجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو
لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال الاضافة واللام والتعريب
والتغيير فيكون كاللفظ العربي فيضعف العجمة فلا تؤثر وهو
اى والحال ان ذلك الاعجمي زائد حروفه على الاحرف الثلثة او متحرك
الاوسط نحو قالون كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم
نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخول

بلا

بلا تكلف وابراهيم هما مثالان للزائد على الثلثة الاول للثاني
والثاني للاول وشتر وسقر فنوح منصرف اعلم ان ههنا
ثلثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل
اعتبارها في ماه وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا
للزمخشري وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقي وله علامة
تظهر في بعض التصاريف والعجمة امر خفي لا علامة لها ظاهرة
فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو هند اعتبار العجمة في نوح مع
ان اعتبارها في نحو ماه للتقوية لا للسببية وانه لم يفصح مع
الصرف في نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط
في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره في التانيث لان اعتباره
في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى
بوجود التانيث في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة
لها حتى يسد مسدها شئ فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة
فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون
الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة
للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا
الى الثقل في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي

Copyright © King Saud University